الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.5

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
23 December 2004
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53524 (A)

0453524

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد إيزيبيلا** (كينيا): أيد البيان الصادر عن كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الإفريقية وذكر أنه يلزم أن تكون أعمال اللجنة مثمرة بدرجة أكبر وأن يتم التوفيق بينها وبين الإصلاحات الجارية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الحرص على مراعاتها في برنامج اللجنة ومعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة في العالم، بالشكل المناسب.

٢ - ومضى يقول إن الأوضاع الراهنة في العالم، والفقر والجوع ونقص التنمية مازالت تمثل أهم التحديات وأن الفقر يعتبر من العقبات الهامة في سبيل التنمية المستدامة، في البلدان النامية التي تتركز فيها نسبة كبيرة من الفقراء في العالم، وخاصة، في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، هناك الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي ينتقص من الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في العقود الأخيرة. ولاحظ أن البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥، كما يتبين من الاتجاهات الحالية. وأكد أنه يلزم تجديد الالتزام بالأهداف المذكورة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في سنة ٢٠٠٥ مع وضع تدابير من أجل تنفيذها. وذكر أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جدير بالتقدير، إذ أن هذه الشراكة تؤدي وظيفة هامة في مجال تنمية تلك القارة. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة ومجموعة الثماني والشركاء الآخرون بمد يد المساعدة إلى البلدان الأفريقية من أجل تحقيق تطلعات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣ - ومضى يقول إن الوضع الاقتصادي الحالي قد أدى إلى تهميش الجنوب وتخلفه عن ركب التنمية، نظرا للتوزيع غير المتساوي للتجارة العالمية وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، واختلالات الاستثمارات الخارجية المباشرة وعبء الديون الخارجية. ولاحظ، في هذا الصدد، أنه يلزم ضمان كفاءة المساعدة المقدمة وجودتها بتحسين التنسيق وقابلية التنبؤ والالتزام بالأولويات الوطنية للبلدان النامية مع تخفيض النفقات الإدارية. وقال إنه من المهم أيضا أن تصل منتجات البلدان النامية، خاصة المنتجات الزراعية، بصورة فعلية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وأن يجد المجتمع الدولي حلا فعالا وشاملا ودائما لمشكلة الديون، بصورة عاجلة.

٤ - واختتم حديثه قائلا إنه يلزم التشديد على أن الاعتمادات المخصصة في حساب الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل - مازالت غير كافية، مما يزيد الاعتماد على الأموال الخارجة عن الميزانية. وأنه يلزم ضمان إمكانية التنبؤ بتمويل هذه البرامج حتى يمكن تخطيط عمل الهيئتين بشكل أفضل والوفاء بولايتها بكفاءة. كما تلزم مواصلة العمل على استغلال التجهيزات والخدمات المتوفرة في نيروبي إلى أقصى قدر ممكن، ولذلك يجب على البرنامجين المذكورين استيفاء متوسط عقد الاجتماعات في مقر البرنامجين والاستفادة بما لديهما من خدمات إدارية وخدمات المؤتمرات، الاستفادة الكاملة.

٥ - **السيد رمضان** (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تأييده للبيان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إنه يلزم تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف المتصلة باستغلال الموارد العالمية، وإنهاء المنازعات، والقضاء على الجوع والأمية والملاريا ومتلازمة نقص المناعة البشرية

(الإيدز)، وتوفير مياه الشرب، ومكافحة التصحر، وتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أنه يلزم أيضا إلغاء العقبات التي تحول دون وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. وإن على البلدان المتقدمة النمو أن تضع حدا للتدابير القصرية التي تتخذ ضد البلدان النامية والالتزام بالقرارات الدولية المعتمدة بهذا الخصوص. وأكد أن التضامن الدولي هو الطريق الوحيد إلى إقامة نظام اقتصادي عادل من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، على قدم المساواة. وقال إن المجتمع الدولي عليه أن يركز اهتمامه على البلدان النامية، بصورة خاصة، وأن يتخذ التدابير اللازمة من أجل تحويل تلك البلدان إلى شركاء حقيقيين في هذا النظام الدولي. وأضاف أن المؤسسات الائتمانية الدولية يجب أن تقوم بإلغاء ديون البلدان الفقيرة. ومن جهة أخرى، فعلى البلدان المسؤولة عن وجود الألغام والأجهزة الأخرى المشابهة أن تتحمل مسؤولية إزالتها وتعويض المتضررين ومساعدتهم.

٦ - وأكد أن الجماهيرية العربية الليبية، قد اتخذت، من جانبها، تدابير وخططا من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد والقطاع الخاص، وكذلك لإلغاء الضوابط النقدية وتخفيض الجمارك على الواردات. وقال إنها في سبيل إعداد مشروع قانون لخصخصة الهيئات العامة وتشجيع الاستثمار الخارجي. وأكد أن انضمام بلده المقبل إلى منظمة التجارة العالمية سيساهم في التنمية الاقتصادية وفي تنويع دخل البلاد بالإضافة إلى إقامة علاقات متبادلة مع أعضاء تلك المنظمة.

٧ - **المطران ميليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكائنات البشرية لها الحق في حياة سليمة صحيا ومنتجة، في انسجام مع الطبيعة، وإنه يجب أن يتم النظر في التنمية المستدامة في إطار بيئة إنسانية حقيقية، وفي كل وقت، وأن العلاقات القائمة بين العوامل التي تؤدي إلى التنمية المستدامة في غني عن التعريف. وأعرب عن أمله في أن يتم، خلال الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠٠٥، تحديد هذه الصلات بشكل أفضل وإعادة النظر في مسائل من قبيل حماية واستغلال الموارد المائية، وتوفير المرافق الصحية، وتحسين المستوطنات البشرية والصحة العامة، والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تعتبر مترابطة تماما. وذكر أن الكرسي الرسولي يؤيد هذه العملية، كما يؤيد تنظيم المؤتمر العالمي للحد من الكوارث المقرر عقده في كوبي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٨ - ولاحظ أنه يلزم الاعتماد على أوسع مشاركة ممكنة من المعنيين بالأمر من أجل تحقيق كل ما يمكن من التنمية المستدامة. ولذلك يجب التأكيد على المبادئ الأساسية المتمثلة في التضامن والتعايش، ويجب أن يشعر المعنيون بأن احتياجات الجميع مأخوذة في الحسبان. وقال إنه من المهم، في هذا السياق ضمان مساءلة مديري برامج ومشاريع التنمية. حتى تعبر القرارات المتخذة عن اهتمامات المستفيدين من تلك البرامج. فليس الأشخاص مجرد آلات بل يجب أن يشاركوا بشكل حقيقي في تقرير مستقبلهم، ولذلك يجب أن تتاح لهم إمكانية ممارسة ملكة الابتكار التي يتميز بها الإنسان والتي يعتمد عليها تراث الأمم. وأكد لذلك أن التنمية المستدامة يجب أن تشمل الجميع، وأنه لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التعاون الدولي في ظروف متساوية ومن خلال المشاركة والتداعم. وذكر أنه يجب اتخاذ استراتيجية متكاملة تعزز التضامن الذي يمكن أن يمارس فيه الجميع إدارة مشتركة، وليس البعض فقط. وأشار إلى العقد الدولي للعمل المعنون ''المياه، مصدر الحياة'' فقال إن الكرسي الرسولي يسلم بأن المياه عنصر أساسي للحياة وللتنمية المستدامة الحقيقية والتي محورها الإنسان. واختتم بقوله إن جميع الأشخاص لهم الحق في كميات كافية ن مياه الشرب العذبة ولذلك فإن الوصول إلى الموارد المائية من الخيرات الأساسية للإنسان وإنها تمثل أداة رئيسية لتحقيق تلك التنمية.

٩ - **السيد أوزاوا** (اليابان): قال إن السلام والحكم الرشيد وأمن الإنسان من الشروط التي لا غنى عنها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا اتخذت اليابان تعزيز السلام كدعامة من دعامات سياستها الخارجية. وأضاف أن هذا المفهوم للأمن الإنساني يتركز أساسا في حماية وتأهيل الذين يعانون من أخطار الفقر والأمراض المعدية والمنازعات. وأكد أن اليابان تبذل الجهود من أجل تحقيق الاستخدام الفعال والاستراتيجي لمساعداتها الرسمية من أجل التنمية، وكذلك الصندوق الاستئماني للأمن الإنساني المنشأ في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ذكر أن اليابان توفي بوعدها بتقديم ٥ ٠٠٠ مليون دولار من أجل تعمير العراق وأنها قامت بنشر قوات يابانية تشارك في الأنشطة الإنسانية وأنشطة التعمير. ولاحظ أن اليابان ستنظم اجتماعا لآلية الصناديق الدولية من أجل تعمير العراق في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأضاف أن اليابان تشارك بشكل بارز في أنشطة التعمير الجارية في أفغانستان، وفي تطوير الهياكل الأساسية، والتنمية الريفية، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في المقام الأول. وإنها تقوم بتعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي حتى يستطيع القيام بدوره البناء في أنشطة دعم السلام في أفريقيا.

١٠ - ومضى يقول إن النمو الاقتصادي هو مفتاح الحد من الفقر وإن مبادرات مكافحة الفقر يجب أن تدعمها تدابير للنمو الاقتصادي تؤدي إلى تحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتعزز التجارة والاستثمار. وأضاف أن هذه التدابير تساهم أيضا في الأمن الإنساني مما يعمل بدوره على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والخاصة برفع المستويات المعيشية للسكان. ولاحظ أن بلدان شرق آسيا وجنوب شرق آسيا تعتبر مثالا لذلك، حيث تلقت تلك البلدان ١٤٠ ٠٠٠ مليون دولار من المساعدات الرسمية من أجل التنمية خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية. وحققت مستوى أعلى من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم حصول تلك البلدان على ٢١٠ ٠٠٠ مليون دولار. وأكد أن اللجنة عليها أن تولي اهتماما أكبر للعلاقة الدينامية القائمة بين الأهداف الإنمائية للألفية ووظيفة النمو الاقتصادي. ولاحظ أن اليابان تعتزم، لذلك الأخذ بمبادرات مختلفة، منها تقديم مشروع قرار بشأن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة ومشروع قرار آخر بشأن البحوث في جامعة الأمم المتحدة؛ ومشاركة السيد ريوتارو هاشيموتو، رئيس الوزراء، بصورة نشطة، في تعزيز التعاون الدولي، وذلك بوصفه رئيس الفريق الاستشاري المعني بالمياه والمرافق الصحية؛ وبانعقاد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث في كوبي، في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١١ - وأكد أن المبادرات المبتكرة المقدمة من الوفود الأخرى من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تمثل فرصة ثمينة لتحليل التدابير التي لها مقومات البقاء. وذكر حالة أفريقيا بصورة خاصة، فقال إن عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا يعتبر إطارا لنشاط مكثف تقوم به اليابان في تلك القارة، من خلال تقديم مساعدة واسعة النطاق لدعم السلام والتنمية التي يكون محورها الإنسان والحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي. وذكر أن اليابان قامت بصرف ٣٠٠ مليون دولار من أصل ١ ٠٠٠ مليون دولار تعهدت بتقديمها كمساعدة في مجالات الصحة والتعليم وتوفير المياه والتغذية. وأضاف أن مؤتمر التجارة والاستثمارات بين آسيا وأفريقيا سيعقد في طوكيو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والشراكة العالمية من أجل أفريقيا، والتي ستمكن تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، وخاصة، بين هاتين القارتين.

١٢ - **السيد أندجابا** (ناميبيا): انضم إلى البيانات الصادرة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية، وقال إنه تم التشديد على ضرورة القضاء على العقبات واتخاذ تدابير من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة بالنسبة لتخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥، وإضفاء مظهر إيجابي وشامل على ظاهرة العولمة، إذ أن كل المؤشرات توضح أن عددا كبيرا من البلدان النامية لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف في التاريخ المحدد. وأضاف أنه يلزم أن نتساءل لماذا نجد أنفسنا بعيدين عن تحقيق الأهداف المتفق عليها، إلى هذا الحد، وإيجاد طريقة للتعجيل بالعملية دون مزيد من التأخير، وذلك عند الاستعداد لدراسة أوجه التقدم التي تحققت بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية المقرر تنفيذها بحلول سنة ٢٠٠٥ والتوصل إلى طريقة لتعجيل هذه العملية قبل فوات الأوان. ومن بين المبادرات المقدمة، ذكر أن ناميبيا تؤيد العمل على مكافحة الجوع والفقر وتعرب عن ترحيبها بتقرير اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي للتنمية، وإن كانت تلاحظ مع القلق أن البعض يعمل على تخفيف وتعديل الالتزامات والاتفاقات التي سبق التوصل إليها، مع مراعاة، بصورة خاصة، أن اللجنة الثانية مكلفة بالإشراف على تطبيق القرارات المتخذة في المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية، وذلك بموجب القرار ٢٧٠/٥٧ باء.

١٣ - ومضى قائلا إن البلدان النامية، رغم ما لديها من ضيق مجال للتحرك فيما يتصل بسياسات التنمية، قد عملت على تهيئة المناخ المؤاتي للاستثمارات، وبذلت جهود لم يقابلها شركاؤها في التنمية بالمثل، بل زادت من الاختلالات القائمة في النظم الاقتصادية والمالية العالمية. وأكد أنه يلزم، أمام ذلك، أن تتولى البلدان النامية المسؤولية عن برامجها الإنمائية الخاصة مع قبول المساعدة الخارجية كتكملة لأنشطتها الوطنية. ولاحظ أن هذه المفاهيم تطبق ويتم التشديد عليها في إطار التنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأخذت بها ناميبيا منذ فترة من الزمن، مع اعتبار الأشخاص محور برامجها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج الهياكل الأساسية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، كما يتضح من خطة التنمية الوطنية وخطة ''رؤية ٢٠٣٠''. وأعلن عن ترحيب ناميبيا بالدعم المقدم من المجتمع الدولي لهذه المبادرات وغيرها من المبادرات وتؤكد ضرورة إقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التغلب على العقبات التي تخيم على مستقبل القارة الأفريقية ومن أهمها الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك وفقا لما ورد في الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري.

١٤ - **السيد نيكيتوف** (أوكرانيا): أعرب عن ضرورة تشجيع التوصل إلى توافق في الآراء وإلى التفاهم بالنسبة لجميع المسائل الخاصة ببرنامج التنمية، وخاصة، فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وذلك في إطار العمل المتعدد الأطراف المحدد في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ. وقال إن ذلك يتطلب موارد جديدة وتنسيقا أفضل في تخصيصها. وأضاف أن العملية التي تمت المبادرة بها باجتماع زعماء العالم من أجل العمل لمكافحة الجوع والفقر الذي دعمه رئيس البرازيل تعتبر خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ولاحظ أنه بالرغم من جهود التنمية الاقتصادية وإصلاح الأسواق التي قامت بها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مازالت تلك البلدان تواجه صعوبات بالنسبة للاندماج في الاقتصاد العالمي. وأنه ينبغي، لذلك، أن تواصل الأمم المتحدة، وهيئاتها المتخصصة، واللجان الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية تقديم المساعدة في هذا المجال. ولاحظ من جهة أخرى، أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد قامت بتحسين وترشيد أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، بصورة واضحة، وإن كان مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل الانتهاء من

الإصلاح، وأنه من المهم أن يكون الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة الخاصة بهذه الأنشطة واسع النطاق ومتوازنا وفعالا، وأن يتضمن مبادئ توجيهية جديدة للعمل لصالح البلدان المستفيدة.

١٥ - وأكد أن أوكرانيا ترى أن تعزيز التعاون الدولي من أجل منع الفساد وغسل الأموال والتحويل غير المشروع لرؤوس الأموال ومكافحتها والقضاء عليها من الأمور الأساسية. وقال إن أوكرانيا على استعداد لتوثيق التعاون مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال وذلك على أساس قانوني راسخ استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأضاف أن بلده، من جانبه، قد عمل بنشاط من أجل تحسين نظامه الوطني لمكافحة الفساد وغسل الأموال، مع سن تشريعات واسعة النطاق وإنشاء آلية خاصة للمراقبة المالية، تتفق مع المعايير الدولية المقررة والمبادئ التي وضعها فريق العمل المالي. وتابع قائلا إن أوكرانيا تولي أهمية كبرى لإيجاد حل للمشاكل البيئية وإنها شاركت بنشاط في أطر التعاون الدولي الخاصة بهذه المسألة. وإنها أثبتت مساهمتها في مواجهة خطر تغيير المناخ على الصعيد الدولي بالتصديق على بروتوكول كيوتو في أوائل سنة ٢٠٠٤. ولاحظ أن أوكرانيا شاركت أيضا في عملية ''البيئة لأجل أوروبا'' ونظمت المؤتمر الأوروبي الخامس للبيئة المنعقد في كييف في سنة ٢٠٠٣، والذي عمل على توثيق التعاون الإقليمي في هذا المجال. وأكد أنها تلتزم بما تعهدت به في جوهانسبرغ في جميع أنشطتها واستراتيجياتها للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، على الصعيد الوطني.

١٦ - وأكد أن أوكرانيا تعي ضرورة الاتفاقات الدولية حتى تكلل جهودها بالنجاح وتتغلب على النتائج الخطيرة المترتبة على الحادث النووي في تشرنوبيل، ولذلك فإنها تعمل بحزم على إدماجها الكامل في الاقتصاد الدولي ومن أجل الوصول إلى النظام التجاري والمالي الدولي، على قدم المساواة، وذلك أسوة بالبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهي تلتزم بصورة خاصة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يؤكد على ضرورة إقامة شراكة دولية لأغراض التنمية. وأكد أن أوكرانيا تهتم، في الوقت نفسه، بسياسة الإدماج الإقليمي والتعاون الاقتصادي مع البلدان الأوروبية، وتثق في أن يتوج أداؤها الاقتصادي الطيب بانضمامها الكامل إلى الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠١١، وهو ما وصفه رئيس أوكرانيا بالهدف الاستراتيجي الأعلى، وإن كان يلزم تفادي أن يؤثر توسع الاتحاد الأوروبي بصورة سلبية على البلدان المجاورة.

١٧ - واستطرد قائلا إن مما لا شك فيه أن النظام التجاري المتعدد الأطراف يمكن إصلاحه بحيث يتلاءم بصورة فعالة مع احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي ينبغي أن تعبر علاقاتها مع البلدان المتقدمة النمو عن الواقع، في الوقت الحالي. وذكر أنه يلزم، لذلك، أن تشترك جميع تلك البلدان في منظمة التجارة العالمية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣٠ من توافق آراء مونتيري. وقال إن أوكرانيا تأمل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالدعم الكامل للبلدان الأعضاء. مع الحصول على معاملة تتناسب مع اقتصاد سوقي حقيقي من جانب أهم الشركاء التجاريين فيها (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية). وذلك اعترافا بما قامت به من إصلاحات في السنوات الأخيرة. واختتم حديثه قائلا إن أوكرانيا شهدت توسعا اقتصاديا سريعا في السنوات الأربع الأخيرة بزيادة متوسط الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة ٧,٢ في المائة في المتوسط، وذلك بفضل استراتيجية حكيمة لإدارة الطلب، وسياسة مالية ونقدية حازمة، وتوازن أفضل في الميزان التجاري والخدمات وتعجيل عملية الخصخصة. وإن أوكرانيا تتطلع إلى مستقبل مبشر بالخير بالنسبة للتنمية وفرص الاستثمار على ضوء هذه النتائج والجهود المبذولة.

١٨ - **السيدة شينويث** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): أشارت إلى الجوع والفقر اللذين يؤثران على أكثر من ١ ٠٠٠ مليون شخص في العالم كله وقدرت أن تحقيق هدف تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم بمعدل النصف، بحلول سنة ٢٠١٥ سوف يعود بفوائد اقتصادية تصل إلى ١٢٠ ٠٠٠ مليون دولار في السنة. وقالت إنه يلزم، في هذا الصدد، الإشارة إلى أن هناك بعض الدلائل المشجعة، منها إعلان العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر الذي اعتمدته ١١٣ من الدول الأعضاء في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بمقر الأمم المتحدة، في نيويورك، والإشارات العديدة الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، بشأن الزراعة والتنمية الريفية والجوع وسوء التغذية والأمن الغذائي ووصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية، وكذلك البيان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والذي أيدوا فيه البحث عن مصادر جديدة للتمويل وتحويلها إلى البلدان النامية بشكل مستقر ويتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ به، بغرض القضاء على الفقر والجوع وتشجيع التنمية بمعايير المساواة. وأضافت، فيما يتعلق، بمأساة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تؤكد مرة أخرى أن هذه المسألة لا تعتبر مشكلة صحية فحسب، بل إنها مسألة أساسية بالنسبة للتنمية بصورة عامة، وتساهم بذلك في قلة الأيدي العاملة في مجال الزراعة وفي زيادة سوء التغذية، وتؤدي على تفاقم مشاكل المرأة في الريف وخاصة النساء رئيسات الأسر المعيشية، فيما يتصل بتوزيع العمل، والحق في ملكية الأراضي والموارد، على نحو ما يحدث في أفريقيا، بصورة خاصة.

١٩ - واستطردت قائلة إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية الصغيرة المشمولة ببرنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تستفيد من المعلومات التقنية المتوفرة للبلدان النامية الأكثر تقدما حيث تتقاسم معها ما لديها من خبرات ومعلومات في مجال الزراعة والتنمية الحضرية. وأضافت أن عشرة بلدان قدمت ٩٠٠ خبير للاشتراك في مشاريع البرنامج الخاص للأمن الغذائي للمنظمة، في إطار برنامج التعاون بين بلدان الجنوب، وأنه تم توقيع ٢٨ اتفاقا من أجل زيادة هذا الرقم إلى ٢ ٨٠٠ من الخبراء والتقنيين. وذكرت أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نظمت اجتماع مائدة مستديرة، في مقر الأمم المتحدة، وحوارا للسياسات الخاصة بالأمن الغذائي والبلدان النامية غير الساحلية الصغيرة التي تقدم لها المساعدة، من أجل تحديد المسائل الزراعية المناسبة لتلك البلدان، وذلك في إطار العملية التحضيرية للاجتماع الدولي الذي سيعقد في موريشيوس، في سنة ٢٠٠٥، للنظر في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ولاحظت أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقوم أيضا بمساعدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في وضع برنامجها الخاص بتنمية أفريقيا والذي يضم عناصر برنامج مكافحة الجوع والبرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأكدت أن ما وعد به رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية في القمة الأفريقية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، من تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من موارد الميزانيات الوطنية لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يعتبر من الأمور الإيجابية.

٢٠ - وتابعت حديثها قائلة إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة شاركت في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، وإنها سوف تنسق أنشطتها مع المنظمات الأخيرة، على نحو وثيق. كما ستشارك في الاحتفال باليوم العالمي للتغذية في سنة ٢٠٠٥، الذي سيكرس للتمويل الريفي. وأضافت أن بدء نفاذ المعاهدة

الدولية الخاصة بالموارد النباتية لأغراض الأغذية والزراعة في سنة ٢٠٠٤، سوف يساهم بصورة هامة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، من جهة أخرى. وذكرت أن المنظمة قامت، في تقريرها السنوي المعنون ''حالة الزراعة والأغذية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤'' بمعالجة استخدام التكنولوجيا الإحيائية في أغراض الزراعة من أجل توفير احتياجات أكثر الأشخاص فقرا الذين يعانون من الجوع في العالم. وأكدت أن القضاء على الجوع يعتبر واجبا من الناحية الأخلاقية، بالإضافة إلى ما له من فوائد من لمنظور الاقتصادي. واختتمت بقولها إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ترى، رغم الصعوبات، أنه من الممكن تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم، وإنه يلزم، لذلك إدماج وتنسيق جهود جميع الشركاء في التنمية.

٢١ - **السيد إيفانو** (بيلاروس): أكد أنه، نظرا لإدراج مسائل جديدة في برنامج اللجنة، كانت تناقش في الجلسات العامة قبل ذلك، يلزم مواصلة عملية التفاوض التي بدأت في العام السابق من أجل ترشيد وتحسين برنامج اللجنة وأساليب عملها. وأعرب عن أمله في ألا تؤثر هذه المسائل التنظيمية، بصورة سلبية، على مناقشة المسائل الفنية المدرجة في البرنامج.

٢٢ - ومضى يقول إن بيلاروس ترى أنه لا بد من تحديد أولويات في تنقيح السياسة الخاصة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بحيث تعالج مشكلة الموارد الأساسية لهيئات المنظومة، بصورة فعالة، في القرار ذي الصلة، وترى كذلك ضرورة تصويب أولويات هذه الأنشطة وحدودها، بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك دراسة الصعوبات التي تواجه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مع تقييم تفاعل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الحكومات الوطنية في السنوات الثلاث الأخيرة. ولاحظ أنه نظرا لعدم تجانس احتياجات البلدان، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وأوضح، في هذا السياق، أن إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي مسألة ذات أولوية من حيث الأهمية. وكذلك فإن وضع مبادئ توجيهية محددة بعناية من أجل أنشطة هيئات الأمم المتحدة في السنوات المقبلة يعتبر أساسيا، مع وضع في الاعتبار التغييرات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية في السنوات الأخيرة.

٢٣ - **السيد أيفا - أبنتنغ** (غانا): انضم على بيان مجموعة الـ٧٧ والصين وأكد أن قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المنعقد في مونتيري، قد ساهمت في تعزيز توافق الآراء بشأن برنامج للتنمية العالمية وميثاق عالمي للمسؤولية الجماعية وإن كانت أوجه التقدم المحرزة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تظل غير متساوية وغير مرضية، وخاصة في أفريقيا. ولاحظ، في هذا الصدد، أن أهم مشكلة تواجهها الأمم المتحدة تتمثل في إثبات أنها قادرة على مساعدة البلدان النامية في الاهتمام بأولوياتها واحتياجاتها الوطنية المتصلة بالقضاء على الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وذكر أن فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية قد أخذ بسياسات وإجراءات ترمي إلى تحسين فعالية المساعدة المقدمة من أجل التنمية على الصعيد الوطني، ويعتزم مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما يتصل بها من عمليات وطنية، مثل وثائق استراتيجية مكافحة الفقر، مع أجهزة تنسيق الأمم المتحدة ومنها نظام التقييم المشترك للبلدان وإطار المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لأغراض التنمية. ولاحظ، مع ذلك، أن هذه التدابير المؤسسية قد تعطلت نتيجة لعدم توفر الموارد الملائمة والقيود التنظيمية الأخرى.

٢٤ - ومضى يقول إن سبب المشكلة يكمن في استمرار وجود نظام اقتصادي يتعارض مع مصالح البلدان النامية والتعهدات المقدمة في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية وأضاف أنه يبدو، مع ذلك، أن هناك اتفاقا عاما على أن يتوفر للعالم، في مطلع القرن الحادي والعشرين، الوسائل اللازمة لتحقيق أوجه تقدم حقيقية في مكافحة الفقر وتوزيع فوائد العولمة بمزيد من الإنصاف. وأضاف أنه ينبغي، في هذا المقام، إيراد حدثين هامين تم عقدهما في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، في مقر الأمم المتحدة. وكان الأول اجتماع زعماء بلدان الشمال والجنوب لصالح عولمة أكثر إنصافا، قام برعايته كل من تترانيا وفنلندا وشاركت في رئاسته اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. وأكد أن غانا تود أن تردد النداء الموجه من الأمين العام إلى البلدان المتقدمة النمو بأن تبدي ما يلزم من إرادة سياسية من أجل الوفاء بالتعهدات المقدمة فيما يتصل بالتجارة وبتمويل التنمية وتخفيف عبء الديون، وهو النداء الموجه أيضا إلى قادة البلدان النامية من أجل تعزيز حكم القانون وإقامة نظم سياسية ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان وتستثمر في التعليم والخدمات الصحية والهياكل الأساسية وتحث على المساواة الاجتماعية من أجل التمتع بفوائد العولمة. أما الحدث الثاني، فكان اجتماع القادة العالميين المعقود بمبادرة من رئيس جمهورية البرازيل والذي أعلن فيه أن استمرار وجود الفقر المدقع والجوع من الأمور غير المنطقية وغير المقبولة من الناحية السياسية والشائنة من الناحية الأخلاقية مع المستوى الراهن من التقدم التكنولوجي والإنتاج الزراعي. فكان ذلك بمثابة انتقاد شديد لتوافق الآراء المعروف بشأن البرنامج العالمي للتنمية والعهد العالمي للمسؤولية الجماعية إذ لا يمكن مكافحة الجوع والفقر وحث التنمية دون وضع حد لأوجه التباين بين التعهدات السياسية وتمويل التنمية. وأضاف أن المساعدة الرسمية التي تقدم للتنمية، في الوقت الحالي، غير كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث يلزم، حسب تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي، زيادة قيمة ما يقدم من المساعدات بمعدل ٥٠ ٠٠٠ مليون دولار سنويا، على الأقل، حتى سنة ٢٠١٥. واختتم بقوله إن الوعود الخاصة بزيادة قيمة المساعدة الرسمية لأغراض التنمية والمقدمة من شركاء أفريقيا من أجل دعم تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، وأن كان ينبغي، مع ذلك، تحسين نوعية المساعدة التي تتلقاها البلدان الأفريقية وكفاءة هذه المساعدة.

٢٥ - **السيد موليكو** (ليسوتو): انضم إلى بيان كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية، ثم لاحظ أن الفقر أهم عقبة في سبيل التنمية البشرية وأنه يعتبر من أسباب المنازعات الدولية الخطيرة، والأزمات الإنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أنه تبين من دراسات مختلفة أن هذه الحالة ستظل تسوء إلى أن يتم تخفيض مستويات الفقر في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإنه يلزم، لذلك، الاهتمام بصورة خاصة بالبلدان الأفريقية من أجل مساعدتها على تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وذكر أن أفريقيا تواجه مشاكل هائلة بالنسبة لتنميتها، ويزيد من خطورة هذه المشاكل الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أدى على تراجع أوجه التقدم الاقتصادي التي تحققت خلال العقود الأخيرة ويعرِّض بقاء سكان القارة للخطر، وخاصة بلدان الجنوب الأفريقي، بما في ذلك ليسوتو. وأوضح أن التدابير المتخذة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قد ساهمت في زيادة الوعي فيما يختص بهذا المرض، مما أدى إلى إنقاذ حياة الكثيرين. وأضاف أن حجم المشكلة يحتاج، مع ذلك، إلى تخصيص موارد أكبر من الموارد المتاحة حاليا، وإلى توسيع التعاون، على المستوى الدولي.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن هناك أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون في ظل خطر الجوع وعدم توفر الأمن الغذائي. وإن الزعماء الأفارقة قد التزموا بتخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية لزيادة الإنتاج الزراعي، اعترافا منهم بالدور الهام الذي تقوم به الزراعة في اقتصاد تلك البلدان، مع اعتبار التنمية الريفية والزراعة مجالات عمل ذات أولوية في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وأعرب، من جهة أخرى، عن ترحيب ليسوتو بمبادرات المجتمع الدولي التي ساهمت بشكل إيجابي في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي يعاني منها ذلك البلد.

٢٧ - **السيد أليموف** (طاجيكستان): قال إن حل المشاكل السياسية الحالية بتوقف، بدرجة كبيرة، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف، في هذا الصدد، أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي ومساعدة الأمم المتحدة. ولاحظ أنه من المهم الأخذ بمنظور عالمي وإيجاد أساليب مبتكرة لتمويل التنمية، وتوفير نظام مالي وتجاري دولي يرتكز على القضاء على جميع الأخطار البيئية ومشاكل السكان والحد من آثار الكوارث الطبيعية من أجل ضمان نجاح تلك العملية. وأضاف أن طاجيكستان تؤكد أهمية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في سنة ٢٠٠٥ من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية وتأمل في أن تعطي دفعة سياسية قوية لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية والتوزيع العادل لفوائد العولمة. وأعرب عن أسفه لأن المجتمع الدولي لم يبلغ بعد مستوى التضامن اللازم للقضاء على الفقر وأن الدول التي تعاني من انخفاض بالغ في دخل الفرد لم تتمكن بعد من التخلص من عبء الديون أو الاستفادة بأوجه تقدم الحضارة الحالية.

٢٨ - ومضى يقول إن طاجيكستان مازالت تواجه صعوبات اجتماعية واقتصادية خطيرة بعد نهاية الحرب الأهلية. فهناك ٨٠ في المائة من السكان يعيشون في حالة فقر وتضطر مناطق كثيرة في البلد إلى دفع رسوم المرور العابر من أجل تسويق منتجاتها. وتواجه ارتفاع أسعار الواردات نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى ساحل البحر. وأضاف أن ٤٠ في المائة من الدخل مخصص لخدمة الديون، مما يحول دون تلبية الحكومة للاحتياجات الملحة للسكان. ولاحظ أن الإعفاء الجزئي من الديون سيسمح بوجود استثمارات في مجالات أخرى، منها التعليم والصحة وحماية البيئة وإعادة هيكلة القطاع العام الذي دمرته الحرب الأهلية والكوارث الطبيعية. وذكر أن طاجيكستان، بوصفها من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ترحب بالمبادرة التي تقدم بها رؤساء إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا من أجل مكافحة الجوع والفقر وإن كانت تسلم بأن الاستجابة للمهمة العاجلة المتمثلة في القضاء على الفقر، ورفع مستوى معيشة السكان وتهيئة الظروف المؤاتية لضمان التنمية المستدامة في الأجل الطويل تتطلب دعم المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٢٩ - وتابع حديثه قائلا إنه يتعين على اللجنة أن تقدم في العام الحالي كشف حساب بنتائج السنة الدولية للمياه العذبة المنعقدة في سنة ٢٠٠٣ بمبادرة من طاجيكستان والتي أسفرت عن نتائج طيبة للغاية. وأضاف أن طاجيكستان تعتزم أن تقدم إلى الدورة الحالية مشروع قرار بشأن التدابير المتخذة خلال السنة والجهود التالية اللازمة لضمان توفر المياه بصورة مستدامة. واختتم بقوله إن طاجيكستان تعتبر مثالا لأسلوب التغلب على النزاع الداخلي وتحقيق تحول سلمي نحو التنمية، وبذلك، فقد تراكمت لديها خبرة كبيرة يجدر أن تؤخذ في الاعتبار، وخاصة، فيما يتصل بتدعيم المصالحة الوطنية وتنمية القدرات الوطنية. وأكد أن إقرار السلام

والاستقرار في البلدان التي تخرج من نزاع بحاجة إلى المساعدة الإنسانية فضلا عن التعاون الحقيقي من أجل إيجاد حلول لمشاكلها الاقتصادية ودعم إنشاء قاعدة اقتصادية دينامية ومستقرة.

٣٠ - **السيدة راميرو لوبيز** (الفلبين): أيدت بيان كل من مجموعة الـ٧٧ والصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ولاحظت أن رفاه السكان يجب أن يكون محور برامج التنمية على الصعيد العالمي، وأنه يجب التشديد على ضرورة حماية حياة الأفراد مع تعزيز ما لهم من كرامة وضمان أسباب البقاء عن طريق إيجاد العمل الملائم مما يسهم في تنشيط الاقتصاد العالمي وتحقيق هدف تخفيض إلى النصف نسبة الفقر والجوع بحلول سنة ٢٠١٥، وهو من الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن الأمن الاقتصادي يعد أهم أهداف برنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، الذي عرضته رئيسة جمهورية الفلبين والذي يستهدف إنشاء ٦ مليون وظيفة خلال ٦ سنوات مع تهيئة فرص جديدة لمنظمي المشاريع، ومضاعفة عدد القروض المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمعدل ثلاثة أضعاف مع تخصيص ٢ مليون هكتار من الأراضي للإنتاج الزراعي. وأضافت أنه يلزم أيضا دعم الأمن الاقتصادي على الصعيد الإقليمي والدولي، ولذلك ينبغي أن تقوم الجمعية العامة بدراسة كيفية وضع صكوك محددة ومبتكرة تساهم في تشجيع النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وذكرت أنه ينبغي، في المقام الأول، تنفيذ المبادرات والتعهدات المقدمة في إطار توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية وخطة تطبيق مقررات جوهانسبرغ. وأكدت أن ما هو أهم من ذلك هو متابعة التعهدات المتصلة بالمساعدة الرسمية من أجل التنمية ومشكلة الديون وتعبئة الموارد من أجل التنمية، وأسلوب تحقيق مزيد من التوازن الاقتصادي.

٣١ - واستطردت قائلة إن الأمن الاقتصادي يزدهر في سياق التوازن الذي يتيح للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الاستفادة من ثمار العولمة، مع وجود مزيد من الفرص وعدد أكبر من الوظائف. وأضافت أن التجارة الدولية والاستثمار والتنمية هي الأدوات الأساسية لرفع المستوى المعيشي للسكان. ولاحظت أن البلدان الفقيرة مازالت تواجه الحواجز المفروضة على منتجاتها، على الرغم من ضرورة وجود نظام تجاري يتسم بالانفتاح والشفافية. ولذلك يلزم الحث على عقد جولة من جولات الدوحة التي تركز الاهتمام على التنمية، واعتماد منظور يكون محوره احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. ومن جهة أخرى، يجب أن تفي البلدان المتقدمة النمو بوعدها أن تخصص ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الرسمية من أجل التنمية، وهو هدف لم تحققه سوى ٥ بلدان فقط في سنة ٢٠٠٣. وأوضحت أن هذه المساعدة تعمل على مساعدة البلدان نفسها، وهي مسؤولية اجتماعية ملحة حاليا، في سياق العولمة المتزايدة.

٣٢ - وتابعت حديثها قائلة إنه يلزم، علاوة على ذلك، دراسة أساليب جديدة لتخفيف عبء الديون على البلدان النامية حتى تستطيع تلك البلدان أن تستغل هذه الموارد في خدمة أنشطة أخرى تكون منتجة بدرجة أكبر. وذكرت، في هذا السياق، أنه يلزم تشجيع الأجهزة المتعددة الأطراف المعنية على أن تنسق مع المؤسسات المالية طرائق لإلغاء الديون من أجل برامج مكافحة الفقر التي لا تقتصر على البلدان المستوفية لشروط المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفقا للتوصيات المقدمة من الفلبين في إطار الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة حول تمويل التنمية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وذكرت أنه يلزم أيضا دراسة أشكال جديدة لتعبئة الموارد من أجل التنمية. ولاحظت، في هذا السياق، أن الفلبين تؤيد إعلان نيويورك للعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر المعتمد بمبادرة من البرازيل، وتدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لوظيفة الائتمانات الصغيرة كأداة

لتخفيف حالة من هم أشد فقرا، وهو مجال حققت فيه الفلبين تقدما كبيرا. وأضافت أن على المؤسسات المالية الإقليمية أيضا أن تقدم مزيدا من الدعم لإقامة المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. ولاحظت أنه ينبغي، من جهة أخرى، دراسة طريقة تعبئة الموارد الداخلية مثل تحويلات المهاجرين التي تفوق المبالغ الموجهة للمساعدة الرسمية ولأجل التنمية بقدر كبير، وتساهم في تخفيف الفقر بالنسبة لأفراد الأسرة الباقين في بلد المنشأ. واختتمت قائلة، إنه من الواضح، بذلك، أن الهجرة موضوع هام، ولذلك، رحبت الفلبين بقرار الجمعية العامة الخاص بعقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية وكذلك بمبادرة بيرو الخاصة بتنظيم مؤتمر دولي حول هذا الموضوع. في سنة ٢٠٠٥.

٣٣ - **السيد شيمفامبا** (ملاوي): أيد البيان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأكد أن العولمة تطرح مشاكل خطيرة على البلدان النامية، وهي مشاكل ينبغي التصدي لها بشكل متكامل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظ أنه، وإن كان النمو الاقتصادي في ملاوي قد ارتفع من ٢ في المائة في سنة ٢٠٠٢ إلى ٤,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٣، يجب أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة على الأقل لمدة ٢٠ سنة، حتى يتمكن البلد من التخلص من الفقر المدقع ومن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أنه تم إجراء الانتخابات الديمقراطية الثالثة في ملاوي، في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. وقال إن الحكومة الجديدة تواصل العمل من أجل النمو الاقتصادي المستدام وإنها بادرت بمجموعة من الإصلاحات في القطاع العام بغرض تهيئة الأحوال المستقرة للاقتصاد الصغير من أجل النمو وكسب ثقة المانحين في أن البلد سيحترم التعهدات الدولية، وفي القطاع الخاص، بغرض تنمية المشاريع ودعمها، في القطاع الزراعي، من أجل تخليص البلد من الجوع، وفي الإدارة العامة، من أجل تحسين الكفاءة المهنية للموظفين والقدرات الوطنية.

٣٤ - وتابع قائلا إن ملاوي مستفيدة من المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإنها قامت، في سنة ٢٠٠٢، بإعداد وثيقة لاستراتيجية مكافحة الفقر، أصبحت جزءا من عملية وضع ميزانية البلد وسمحت بتحويل برنامج عمل بروكسيل إلى إجراءات محددة، وأضاف أنه تم إجراء أول دراسة سنوية للاستراتيجية في سنة ٢٠٠٣. وأدرجت نتائج الدراسة في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ولاحظ أن حسن تنفيذ البرنامج الاقتصادي سيتطلب التعاون من جميع قطاعات الاقتصاد والدعم المالي والتقني من الشركاء في التنمية. ولذلك، فلا بد أن تفي البلدان المتقدمة النمو بما تعهدت به من تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الرسمية من أجل التنمية. وأن على تلك البلدان أيضا أن تضفي المرونة على شروط المشاركة في المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأعرب عن ترحيب ملاوي بما اتخذه بعض المانحين الثنائيين من إجراءات تجاه أزمة الديون الخارجية، وخاصة، حكومة اليابان، التي ألغت ديون قيمتها ٢٨ مليون ين. كما أعرب عن أمل بلده في أن تقتدي بلدان أخرى بهذا المثال. وقال إن البلدان الأقل نموا يجب أن تتاح لها سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو دون وجود الحواجز الجمركية أو غير الجمركية، المفروضة، بالفعل، حتى تستطيع أن تجني فوائد النظام التجاري الدولي. وأكد أن المجتمع الدولي عليه مساعدة أقل البلدان نموا في التغلب على صعوبات من قبيل عدم وجود الهياكل الأساسية ووسائل النقل والاتصالات، وغياب القيمة المضافة والموارد اللازمة لغرض تحسين القدرات الإنتاجية. وأعلن أن ملاوي ترحب بالتقدم المحرز في المجموعة الأخيرة من المفاوضات التجارية المعقودة في جنيف، وترحب، بصورة خاصة بوعد الاتحاد الأوروبي بإلغاء الدعم

للصادرات. ولذلك تأمل في أن يكون هناك مجال لإلغاء هذا الدعم دون طلب تنازلات من البلدان النامية، مقابل ذلك. ختاما، قال إن ما يتميز به الفقر من طابع متعدد الأبعاد يفرض على الحكومات الوطنية وعلى مجتمع المانحين العمل المتضافر، كما يفرض على المجتمع الدولي واجب الوفاء بالتعهدات المقدمة في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

٣٥ - **السيد تكلى** (إريتريا): أيد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم أعرب عن قلقه إزاء العدد السابق من البلدان النامية، وبخاصة، أقل البلدان نموا، التي ساءت أحوالها في عصر العولمة، رغم النمو الهائل في مجال إنتاج السلع، والتجارة وتكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى تعميق أوجه التفاوت بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية. وأكد أن إعلان الألفية وخطة عمل حركة بلدان عدم الانحياز المعتمدة في مؤتمر قمة كوالا لمبور يجب أن يوجهان النظام الاقتصادي الجديد. وقال إن إدماج اقتصادات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو سيتحقق مع إقامة الشراكات فيما بينها، بمشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأضاف أنه سوف يتسنى، بذلك القضاء على الفقر وإنشاء الوظائف، وإعادة توزيع الدخل، وتعجيل التنمية، وإعمال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحمايتها، وإقامة الحكم الرشيد ودعمه.

٣٦ - ومضى يقول إن كل شراكة بين البلدان الغنية والفقيرة يجب أن تقوم على أساس تمويل التنمية. وأضاف أن مؤتمر مونتيري والاجتماعات اللاحقة تسببت في إحباط البلدان النامية وأثارت قلقها البالغ، حيث لم توضع استراتيجية واسعة النطاق لتعبئة الموارد، و لم يتم الحصول على التعهد اللازم من البلدان الغنية بتقديم المساعدات وبتخفيض الديون الخارجية للبلدان الفقيرة أو إلغاء تلك الديون. ولاحظ أن الدول يجب أن تكون مسؤولة عن تنميتها الذاتية، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وإن كانت العوامل الخارجية والأوضاع الدولية عناصر أساسية في تحديد السياسات. وأضاف أن الحواجز التجارية المفروضة من دواعي القلق الأخرى للبلدان النامية، التي تظل منتظرة، رغم فتح أسواقها أمام البلدان الغنية، على أمل أن تستجيب بالمثل. وذكر أن البلدان الغنية عليها تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في أوروغواي. ومن جهة أخرى، أشار إلى أن الديون الخارجية تعتبر أهم عقبة في سبيل القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي، وكذلك أن المساعدة الرسمية من أجل التنمية مازالت ذات أهمية أساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة في البلدان الفقيرة. ولاحظ، مع ذلك، أن البلدان الغنية لم تف بعد بوعدها بزيادة هذه المساعدة. وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة متصلة اتصالا وثيقا بحماية البيئة، وتعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإريتريا التي تتعرض إمكانيات تحقيقها للأمن الغذائي والقضاء على الفقر للخطر نتيجة للتصحر وإزالة الغابات وتردي التربة وفقدان التنوع الإحيائي. وذكر، في هذا الصدد، أن حكومة إريتريا وضعت خطة وطنية لتنظيم البيئة ستسمح بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

٣٧ - **السيدة لاتشابان** (تايلاند): أيدت البيان الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ولاحظت، مع القلق أن العولمة غير الملجومة قد جلبت فوائد غير متساوية للبلدان والسكان، مما أدى إلى زيادة في عدد أقل البلدان نموا وإلى رفع مستوى التهميش. وأضافت أنه يلزم، من أجل وقف هذا الاتجاه وعكس مساره، أن تقوم البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بتوحيد جهودها من أجل التطلع إلى النمو الاقتصادي العالمي المطرد والعادل، الذي يساهم في تحقيق مستوى رفيع من الأمن والازدهار في العالم/ وذكرت أن تايلاند ترى أن إقامة شراكات لصالح التنمية العالمية ذات أهمية كبيرة،

ولذلك، فهي تنفذ استراتيجية التعاون الاقتصادي مع دول الجوار، في آسيا الجنوبية الشرقية بغرض النهوض بتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات وتيسير التجارة. وقالت إنها ستساهم أيضا في صندوق التبرعات المنشأ لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية الصغيرة على المشاركة في الاجتماع الدولي للنظر في تنفيذ برنامج عمل بربادوس المقرر عقده في موريشيوس، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأضافت أن تايلند ترى ضرورة وضع رؤى جديدة ومبتكرة للتنمية وتطبيقها. ولذلك فهي تعتزم تنظيم مؤتمر وزاري معني بالتنمية البديلة والاكتفاء الاقتصادي، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبالتعاون الوثيق مع البلدان الأفريقية، وذلك لتبادل الخبرات التي يمكن أن تساعد على القضاء على الفقر والجوع وعلى رفع مستوى المعيشة لشعوب القارتين.

٣٨ - واستطردت قائلة إن السياسات الإنمائية الوطنية يجب أن تتكامل مع محيط دولي منشط، في عالم يتسم بالعولمة وبتزايد الاعتماد المتبادل، مما ينطوي على نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على أساس معايير تحترم بالنسبة للجميع وتتركز في التنمية. وأضافت أنه يجب أن تمتد فوائد المفاوضات التجارية، بصورة عادلة، إلى القواعد والقطاعات الإنتاجية، كما يجب أن تستجيب المعايير المتعددة الأطراف لمصالح البلدان النامية، بصورة أفضل. وذكرت أن الاستقرار المالي ضروري للتنمية أيضا. ولاحظت، في هذا السياق أن إصلاح الهيكل المالي الدولي وإدارة المؤسسات المالية الوطنية والدولية سيسمح للبلدان النامية بالمشاركة في اتخاذ القرارات وفي تحسين قدرتها على مواجهة مشاكلها المالية. وأكدت أنه يجب أيضا أن يتم إصلاح الأمم المتحدة مع إيلاء الاهتمام الواجب لجوانب التنمية، بحيث تصبح عاملا هاما في منع نشوب الصراعات. وذكرت أنه يلزم أيضا تعديل وظائف الجمعية العامة والآليات أو الأجهزة الأخرى، ومنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تستجيب للأخطار والتحديات بمزيد من التناسق والاتساق. ختاما، أكدت أن تايلند ملتزمة بالمشاركة في هذه العملية، كما يتبين من ترشيحها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وترى أن التنسيق الوثيق فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبين هذه الأجهزة والمؤسسات الدولية الكبرى الأخرى من شأنه أن يحسن من استخدام الموارد والاستجابة الدولية للمشاكل.

٣٩ - **السيد سوبيدي** (نيبال): أيد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين وأكد أن الثغرة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتزايد بصورة مستمرة، وأن البلدان النامية تواجه مشاكل لا حصر لها، حيث تعاني من الجوع والأمية والبطالة والمرض. وأكد أن التدابير المتعددة الأطراف والتعاون أمور لا بد منها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنه ينبغي أن يفي الشركاء في التنمية بتعهداتهم وأن يتم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها في توافق آراء ريو، وكذلك التعهدات المتصلة بالمساعدة الرسمية من أجل التنمية. وأوضح أنه من الصعب على نيبال، وعلى عديد من البلدان النامية أن تواجه التحديات والتغييرات الناتجة عن العولمة وأن تستفيد من الفرص التي تتيحها، ولذلك، فإنها تؤيد وجود استراتيجية مشتركة تسمح لجميع البلدان والمجتمعات بالاستفادة من هذه العملية، بصرف النظر عن حجم تلك البلدان والمجتمعات وثرائها. وأضاف أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون دعامة تنمية بلدان العالم الثالث وآلية تكميلية للتعاون بين الشمال والجنوب الذي يجب أيضا تعزيزه وتنشيطه.

٤٠ - وتابع حديثه قائلا إن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد ساهمت في إعادة تنشيط الحوار حول التجارة الدولية وفي التفكير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه يلزم وضع في الاعتبار، أنه، إثر

فشل مؤتمر كانكون، يجب البدء في عملية تفاوض حقيقية حول تحرير التجارة. ولاحظ أن أقل البلدان نموا بقيت على هامش الاقتصاد العالمي، إذ ساهمت بأقل من ١ في المائة من مجموع الاستثمار الخارجي المباشر، كما كانت قاعدة الإنتاج والتصدير فيها محدودة أيضا. ولذلك يلزم اعتماد استراتيجية مشتركة، بصورة عاجلة، لتحسين سبل وصول منتجات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولاحظ أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا تظل محدودة نتيجة لنقص الموارد. وأكد أن نيبال مازالت ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل بروكسيل من خلال تعبئة الموارد اللازمة، وتناشد الشركاء في التنمية، المساهمة بسخاء لهذا الغرض. وأضاف أن نيبال ملتزمة كذلك بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تستند إليها أعمالها لصالح التنمية وقد اعتمدت من أجلها تدابير مكافحة الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤١ - **السيدة نونيز دي أودرمان** (جمهورية فنزويلا): أيدت بيان كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة ريو، وأعلنت أن تعدد الأطراف يمثل الخط الرئيسي في السياسة الخارجية لبلده، الذي يرفض التدابير الانفرادية للدول القوية والمنظمات الدولية التي تستجيب للمصالح الاقتصادية والسياسية الخاصة على حساب مصالح ملايين الأفراد المستبعدين الذين يعيشون في بؤس نتيجة لنموذج اقتصادي عالمي يفتقر إلى مقومات البقاء، وهي تدابير تطبق وإن كانت تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولاحظ أن تطبيق النموذج الليبيرالي الجديد الذي اتخذته المؤسسات المالية الدولية في الثمانينات قد أسفر عن نتائج محزنة بالنسبة للبلدان النامية، إذ بلغ الفقر مستويات غير مسبوقة، في الوقت الذي ساعد فيه على زيادة غير محدودة لثراء المراكز الكبرى للقوة الاقتصادية.

٤٢ - وذكرت أن حكومة فنزويلا تطبق سياسة خارجية تقوم على احترام كرامة الإنسان كمبدأ أساسي للتنمية وتتبع في إطارها سياسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يشارك فيها جميع السكان بنشاط ويكملها التعاون الدولي المتضامن، وذلك كأسلوب لمعالجة أوجه التفاوت الاجتماعية ومستويات الفقر المرتفعة للبلدان النامية. واختتمت حديثها قائلة أن جمهورية فنزويلا تؤكد من جديد التزامها بدعم جميع الآليات الرامية إلى تعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف التي تسمح بتصميم نظام تجاري ومالي مفتوح ومنصف وغير تمييزي.

٤٣ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن عددا كبيرا من المسائل الواردة في برنامج العمل المنقح للجنة الثانية ذات أهمية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأضاف أن بطء النمو الاقتصادي العالمي بالنسبة لسنة ٢٠٠٤ يخيم على مستقبل أغلبية البلدان النامية، على النحو المشار إليه، ويبعدهم عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح، في هذا الصدد، أنه لا يمكن المغالاة في التشديد على ضرورة التوصل إلى حلول عاجلة. وأوضح أن منظمة المؤتمر الإسلامي تشارك في اقتراح البنك الدولي بتطبيق استراتيجيات مركزية وواسعة النطاق للحد من الفقر، دون إغفال ضرورة حفز التعليم العالي والتعليم التكنولوجي والهياكل الأساسية وقطاعات السياحة والنقل والاتصالات، حيث أنها تساهم، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في حل المشاكل المرتبطة بالفقر، وتتيح فرصا لإيجاد العمل وإنشاء المشاريع الصغيرة، وتوسع نطاق وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق وتحد من أوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراء.

٤٤ - وذكر أنه، بعد مرور ثلاث سنوات على الأحداث المحزنة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يعتبر توحيد الجهود من أجل تحديد ومعالجة الأسباب الأساسية للشرور الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها العالم أمرا هاما

وحكيمـا، ومنـها نقـص التنميـة، والشـواغل الخارجيـة والأوضاع المضعفة والنماذج التجارية غير المنصفة. وقال إن اللجنة الثانية، عليها، أسوة باللجنة السادسة، أن تؤكد على الأسـباب الأساسـية للإرهـاب، الكامنـة في الأوضـاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية وعلى أن الأشخاص الذين يعانون من يأس مطلق في حالة تبرم قصوى، يجدون أنفسهم مضطرين لاتخاذ تدابير يائسة. واختتمت حديثها قائلة إنه يلزم تحديد تلك الأسباب والتحكم فيها والقضاء عليها بواسطة إجراءات وطنية ودولية حازمة.

٤٥ - **السيد أولانيان** (المراقب عن الاتحاد الأفريقي): أيد بيان كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية وقال إن القضاء على الفقر يحتل مكانا بارزا في برنامج التنمية في أفريقيا. وأضاف أنه أعلن، في مؤتمر القمة الاستثنائي لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في أوغادوغو، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أن الفقر في أفريقيا ذو طابع عام، وأن الآفاق مقلقة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة التي تحد من الأمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن رؤساء الدول قاموا، على الصعيد الإقليمي باعتماد إعلان وخطة عمل بشأن الفقر والبطالة، يركز الاهتمام على أمور من بينها توليد العمل وتعزيز القدرات والمؤسسات، ووضع برامج تقوم على القطاعات الزراعية غير المهيكلة والصناعات الزراعية، وتعزيز فرص وصول المشاريع المتوسطة والصغيرة وكذا المشاريع الصغرى، وبخاصة، مشاريع المرأة، إلى الائتمانات الصغيرة، وتعديل قوانين ونظم الاستثمار، وتشجيع الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين نظم وشبكات التأمين الاجتماعي، وتعزيز السياسات والبرامج المشتركة بين القطاعات والمتكاملة من أجل توليد العمالة والحد من الفقر، ومشاركة الشركاء في التنمية والقطاع الخاص في هذه البرامج وإنشاء آليات لحفز وجود قطاع خاص يتسم بالدينامية، والاستثمارات وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية التي تتطلب أيد عاملة كثيرة. وأكد أن خطة العمل المذكورة، إضافة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، دليل على الإرادة السياسية للزعماء الأفارقة فيما يتصل بالقضاء على آفة الفقر العالمية.

٤٦ - واستدرك قائلا إن هذه القارة تحتاج، مع ذلك، إلى دعم والتزام المجتمع الدولي في صورة إجراءات محددة. وأضاف أنه يجدر الإشادة بزيادة المساعدة الرسمية المقدمة من بعض المانحين من أجل التنمية، وإن كان من المهم أن ينضم عدد أكبر من الدول إلى هذا الالتزام. وأوضح أنه يلزم أيضا زيادة الاستثمار الخارجي المباشر في الاقتصادات الأفريقية المفتوحة، حاليا، مع إيجاد سبل مبتكرة لتمويل التنمية. وأشاد، في هذا الصدد، بأسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا على تقديم مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر. وأعرب عن ثقة الاتحاد الأفريقي في أن تضع اللجنة في الاعتبار، لدى معالجتها لتلك المشاكل، آليات التمويل المبتكرة المعروضة في تقرير الفريق التقني. ولاحظ أنه لا يمكن فصل مشكلة الفقر عن مسألة الديون الخارجية. وقال إن خدمة الديون تستهلك موارد يمكن استخدامها في مجال الخدمات الاجتماعية والتعليم والتنمية الصناعية وتطوير الهياكل الأساسية. وأضاف أن المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تؤد إلى تحسين حالة الديون في القارة نتيجة للشروط المجحفة المفروضة. وأعلن أن الوقت قد حان أن ينظر المجتمع الدولي في استراتيجيات أخرى لتخفيف عبء الديون، مما يسمح بالحد من هذه المشكلة بصورة ملحوظة، في هذه القارة.

٤٧ - وذكر أن رؤساء دول الاتحاد الأفريقي قد أيدوا تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. وقال إن أفريقيا يمكن أن تبدأ الاستفادة من العولمة مع توسيع تكنولوجيا المعلومات، والوصول إلى العلم والتكنولوجيا واستغلال ما لديها من أيد عاملة مؤهلة التي تبحث دائما عن

فرص أفضل في العالم المتقدم النمو. وأضاف أن من المهم أيضا أن تعمل البلدان المتقدمة النمو على تشجيع دمج أفريقيا، بدرجة أكبر، في السوق العالمية، بالسماح بوصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق، ووصول التدفقات الجديدة لرؤوس الأموال إلى القطاعات الإنتاجية للدول الأفريقية مع إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على المنتجات الأفريقية. واختتم حديثه قائلا إنه يلزم إعادة التأكيد على ضرورة تشجيع التصنيع كأسلوب لتخفيف الفقر. ولاحظ، في هذا الصدد، أن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي قد اعتمد، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، مبادرة دعم القدرة الإنتاجية في أفريقيا وصندوق تعزيز القدرة الإنتاجية في أفريقيا كبرنامج للتنمية الصناعية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب عن أمله، كذلك، في أن تقوم اللجنة الثانية، لدى النظر في المسائل المتصلة بالتعاون والتنمية الصناعية، بتوسيع دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في النهوض بالمبادرة المذكورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.